تقرير البورصة اليومي

تباين في أداء مؤشرات السوق والأسهم الرخيصة الأكثر نشاطاً

اتسمت جلسة تعاملات أمس في سوق الكويت للأوراق المالية بالتباين في الأداء لاستمرار النهج المضاربي السائد حاليا، حيث اقفل المؤشر السعري على ارتفاع محدود بمقدار 1,3 نقطة ليحافظ المؤشر العام على استقراره عند مستوى 5720 نقطة، فيما ارتفع المؤشر الوزني بمقدار ضئيل أقل من نصف نقطة ليظل فوق مستوى 395 نقطة، أما المؤشر الجديد كويت 15 فشهد تراجعا محدودا ليحافظ هو الآخر على استقراره فوق مستوى 956 نقطة.

وبدأت الجلسة على ارتفاع محدود لجميع مؤشرات السوق على إثر عمليات دخول على مجموعة من الأسهم الرخيصة مثل أبيار والإثمار وايفا والمدينة وعدد من الشركات التابعة لها، فضلا عن أسهم قيادية في قطاع البنوك ولكن سرعان ما اتجه المؤشر الجديد كويت 15 للتراجع على اثر انخفاض عدد من الأسهم البنكية فضلا عن سهم زين، واستمرت حركة التداول على وتيرة التذبذب مع جنوح للارتفاع ولكن بشكل محدود لا يتناسب مع التراجعات التي شهدها السوق في الجلسات الأخيرة، حيث كان متوقعا بعد هذه الانخفاضات السعرية لكثير من الأسهم أن تكون هناك عمليات تجميع أكبر من التي تمت في جلسة أمس.

وبدا أن الأسهم القيادية عادت لحالة الهدوء من جديد، وهو ما كان له أثر ملحوظ على حجم القيمة الإجمالية للتداول التي لوحظ تدنيها من بداية التعاملات وحتى نهاية الجلسة وان كان لإغلاقات الدقائق الأخيرة دور في زيادتها الى قرابة 9 ملايين دينار وهي قيمة متدنية للغاية تعكس مدى ضعف الإقبال على السوق بوضعه الراهن، فهناك مخاوف حقيقية من نتائج النصف الأول والتي يتوقع الكثيرين ان تكون أقل من ذات الفترة من العام الماضي خاصة في ظل ارتفاع حجم المخصصات التي أعلنت عنها بعض البنوك والتي كان لها أثر سلبياعلى النتائج النهائية، كما ان الأوضاع السياسية تعتبر من العوامل السلبية التي تحول دون إقبال المتعاملين على التداول بشكل طبيعي.

وواصل سهم البنك الوطني حالة الهدوء بعد الزخم الكبير الذي شهده السهم في الجلسات الأخيرة، ولكنه اقفل مرتفعا بمقدار 10 فلوس ليعود للاستقرار عند مستوى الدينار.

وارتفع المؤشر العام للبورصة بمقدار 1,3 نقطة ليستقر عند مستوى 5721,72 نقطة بارتفاع نسبته 0,02٪، وارتفاع المؤشر الوزني بمقدار 0,4 نقطة بارتفاع نسبته 0,1٪ ليصل إلى مستوى 395,8 نقطة، فيما تراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 0,27 نقطة ليغلق عند مستوى 956,91 نقطة بانخفاض نسبته 0,03٪.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 89,5 مليون سهم نفذت من خلال 1922 صفقة قيمتها 8,9 ملايين دينار، وشهدت متغيرات السوق تباينا في الأداء، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة بلغت 40٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 1,1٪، وتراجعت القيمة الإجمالية بنسبة 32,3٪.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 3,8 ملايين دينار بنسبة تشكل 43٪ من الإجمالي، تصدرها سهم زين من خلال 1,3 مليون دينار تمثل 14,6٪ من إجمالي القيمة، كما استحوذت 5 شركات على 44,2٪ من إجمالي الكميات المتداولة تصدرها سهم أبيار من خلال 13,4 مليون سهم تشكل 14,9٪ من إجمالي التداولات.

وسجلت مؤشرات 7 قطاعات تراجعات متفاوتة في جلسة أمس وهي مواد الأساسية، والرعاية الصحية والخدمات الاستهلاكية، والاتصالات، والتأمين، والعقار، والتكنولوجيا، وارتفعت مؤشرات 5 قطاعات هي النفط والغاز، والصناعية، والسلع الاستهلاكية، والبنوك، والخدمات المالية، ولم تتداول أسهم قطاعي المنافع، والأدوات المالية.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

1.3
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,02٪، وارتفاع المؤشر الوزني بمقدار 0,4 نقطة بنسبة ارتفاع 0,1٪ وانخفاض مؤشر كويت 15 بمقدار 0,27 نقطة بنسبة تراجع 0,03٪.

89.5
مليون سهم تم تداولها بقيمة 8,9 ملايين دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 43٪ من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم زين على 14,6٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

4
قطاعات تراجعت مؤشراتها في جلسة أمس تصدرها قطاع التكنولوجيا بواقع 6,8 نقاط، فيما سجل قطاع السلع الاستهلاكية أعلى ارتفاع بواقع 13,1نقطة.

«الاستثمارات الوطنية»: تداولات السوق متأثرة بنوع من الكساد لقربها من أدنى حاجز في عشر سنوات

قال تقرير شركة الاستثمارات الوطنية ان مؤشر NIC50 أقفل بنهاية تداول شهر يوليو عند مستوى 4,448,7 نقطة بانخفاض قدره 94,1 نقطة وما نسبته 2,1٪ مقارنة بإقفال شهر يونيو 2012 والبالغ 4,542,8 نقطة، وانخفاض قدره 117,7 نقطة وما نسبته 2,6٪ عن نهاية عام 2011. وقد استحوذت أسهم المؤشر على نسبة 82,4٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق خلال الشهر الماضي ونسبة 68,1٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية السوقية لسوق الكويت للأوراق المالية بنهاية الشهر الماضي. وأوضح التقرير أن المؤشر السعري للسوق أقفل عند مستوى 5,720,4 نقطة بانخفاض قدره 68,8 نقطة وما نسبته 1,2٪ مقارنة بإقفال شهر يونيو 2012 والبالغ 5,789,2 نقطة، وانخفاض قدره 93,8 نقطة وما نسبته 1,6٪ عن نهاية عام 2011، أما المؤشر الوزني للسوق فقد أقفل عند مستوى 395,4 نقطة بانخفاض قدره 6,9 نقطة. وأضاف التقرير انه بلا شك تداولات سوق الكويت للأوراق المالية متأثرة في الوقت الحالي بنوع من الكساد وهي تتداول بمستوى قريب جدا من ادنى حاجز يصل اليه خلال عشر سنوات مضت والبالغ 5,694 نقاط حيث اقفل في نهاية شهر يوليو عند مستوى 5,720 نقاط، حيث ان تزامن العطلة الصيفية والتي غالبا ما تسبب ركودا لنشاط السوق وكذلك دخول شهر رمضان الذي تتقلص معه ساعات التداول بمعدل الثلث علاوة على النزعة الطبيعية بهدوء المتداول والمستثمر في هذا الشهر من ناحية رتم التفاعل مع السوق كل هذه الأمور ساعدت على انكماش السوق بعد رحلة ارتفاعه منذ منتصف يناير حتى نهاية شهر ابريل الماضي وحتى قبل ظهور المؤشرات السلبية في نمو ارباح الشركات القيادية بالسوق منتصف شهر يوليو.

وفي هذا الصدد نجد انه من المفيد ان نسلط الضوء حول ما ذكرناه حرفيابنهاية شهر ابريل «وبالنظر الى الفجوة الكبيرة البالغة 6,6٪ بين أداء المؤشر السعري وأداء المؤشر الوزني في عوائدهما منذ بداية العام فإنه يتحدد مسار السوق الطبيعي والمتوقع على الأمد المتوسط وهو إما تراجع المؤشر السعري لتصبح الفجوة في حدود الانحراف المنطقي او ارتفاعه بنسب متباطئة نسبيا ولحاق المؤشر الوزني له بمعدلات متسارعة». وبعد قرابة الشهرين تتقلص الفجوة بين المؤشرين الى ان وصلت الآن الى أقل من 1٪ وهو أداء كان متوقعا في ظل الارتفاعات المبالغ بها ولا شك أن إعلان نتائج أرباح الشركات عن الأشهر الـ 6 من عام 2012 كان مخيبا او مفاجئا خاصة بعد ان خيمت نظرة غير تفاؤلية بشكل عام حول نتائج قطاع المصارف بالتحديد وهو ما ينسحب على السوق بشكل عام بعد تسجيل كبرى شركاته تراجعا في نمو الأرباح وهو وان كان امرا مبررا وعاديا الا انه قد يبعث او يثير النزعة التحفظية لدى إعلان الشركات الأخرى وهو امر مفترض ان تكتمل صورته خلال الاسبوعين القادمين.

«بيان»: البيع وجني الأرباح وراء خسائر يوليو

قالت شركة بيان للاستثمار في تقريرها الشهري ان سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تعاملات شهر يوليو مسجلا خسائر متباينة لمؤشراته الثلاثة، وذلك وسط استمرار الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح التي شملت معظم الأسهم التي تم التداول عليها خلال الشهر، بالإضافة الى عمليات المضاربة المستمرة منذ فترة ليست بالقليلة، والتي تتركز بشكل بارز على الأسهم الصغيرة.

وقد أقفل المؤشر السعري عند مستوى 5,720,37 نقطة، مسجلا تراجعا نسبته 1,19٪، فيما تراجع المؤشر الوزني الى مستوى 395,40 نقطة، بانخفاض نسبته 1,71٪، في حين تراجع مؤشر كويت 15 بنسبة بلغت 2,50٪، لينهي تداولات يوليو عند مستوى 957,18 نقطة. وشهد الشهر الماضي عددا من العوامل المحلية والعالمية التي كان لها تأثير سلبي على أداء السوق خلال أغلب فترات الشهر، فعلى الصعيد المحلي، استمر الحراك السياسي الداخلي في شغل جانب كبير من اهتمام المتعاملين في السوق، وخاصة في الأيام الأولى من الشهر، وذلك بعد استقالة الحكومة. وفي الشأن الاقتصادي، فقد شهد شهر يوليو عدة تقارير اقتصادية وتصريحات حكومية تخص الوضع الاقتصادي المحلي، إذ أوضح وزير التجارة والصناعة ان التقرير الذي أعده البنك الدولي بطلب من الوزارة بشأن قانون الإعسار المالي قد تم اعتماده، موضحا ان التقرير أثبت وجود ثغرات عديدة في القوانين المحلية تعوق إنقاذ المؤسسات المتعثرة القابلة للعودة مرة اخرى الى السوق، كما أضاف الوزير ان التقرير بين ان نفاذ القوانين بطيء جدا في المحاكم الكويتية، مبينا انه جاء مطابقا لمبادئ كفاءة أنظمة الإعسار والإفلاس وفق المعايير العالمية. وعلى صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر يوليو، فقد تكبدت مؤشراته الثلاثة خسائر واضحة مع نهايته، وذلك تحت تأثير عوامل عدة على رأسها استمرار الضغوط البيعية في السيطرة على حركة التداول في السوق، حيث شملت العمليات البيعية العديد من الأسهم، لاسيما الأسهم القيادية التي كانت الأكثر تراجعا خلال الشهر، وهو الأمر الذي انعكس على أداء المؤشرين الوزني وكويت 15 بشكل خاص، اللذان كانا الأكثر خسارة بالمقارنة بالمؤشر السعري.

«الصفوة»: وقف تنفيذ الحكم في قضية مرفوعة ضد أحد البنوك

أفادت شركة مجموعة الصفوة القابضة في بيان نشر على موقع البورصة أمس بأن القضية رقم (1161ـ2012) المرفوعة ضد احد البنوك والتي موضوعها إشكال في التنفيذ قد تم الحكم فيها بتاريخ 30 يوليو الماضي بوقف تنفيذ الحكم.

1,6 مليون دينار أرباح «الوطنية للتنظيف» في النصف الأول

اعتمد مجلس إدارة الشركة الوطنية للتنظيف البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 30 يونيو 2012 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق أرباحا بلغت 1,6 مليون دينار ما يعادل 7,51 فلوس للسهم مقارنة مع أرباح بلغت 747,5 ألف دينار ما يعادل 6,87 فلوس للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

1,29 مليار دولار قيمة الاكتتابات في الشرق الأوسط للربع الثاني

كشف أحدث تقارير إرنست ويونغ حول أنشطة الاكتتابات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للربع الثاني من عام 2012 أن إجمالي عائدات الشركات الإقليمية من خمسة اكتتابات وصل إلى 1,29 مليار دولار، أي ما يزيد بمعدل ثلاثة أضعاف ونصف الضعف مقارنة بالفترة نفسها من عام 2011 الذي بلغت خلاله عائدات الاكتتابات 374,77 مليون دولار، وأكثر بمعدل 15,46 ضعفا مقارنة بالربع الأول من العام الحالي الذي وصلت خلاله عائدات الاكتتابات إلى 82,8 مليون دولار.

وبلغ إجمالي قيمة الاكتتابات التي سجلتها الشركات الإقليمية في أسواق الاكتتابات خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي 1,37 مليار دولار مقارنة مع 396,47 مليون دولار في النصف الأول من عام 2011، وبنمو قدره ثلاثة أضعاف ونصف الضعف تقريبا. ووفقا لـ «إرنست ويونغ» فقد تحسن نشاط سوق الاكتتابات العالمي خلال الربع الثاني من العام الحالي، حيث تم تسجيل 206 صفقات بقيمة 41,8 مليار دولار حتى الآن في هذا الربع، بنمو قدره 5٪ من حيث عدد الصفقات، و141٪ من حيث قيمة الصفقات مقارنة بالربع الأول من هذا العام الذي شهد 196 صفقة بقيمة 17,4 مليار دولار.

ومع ذلك، فإن صفقات هذا الربع كانت أقل بنسبة 46٪ من حيث العدد و36٪ من حيث القيمة مقارنة بالربع الثاني مع عام 2011 الذي شهد 383 صفقة بقيمة 65,6 مليار دولار، والذي كان الربع الثاني الأعلى نشاطا منذ الفترة نفسها في عام 2007.

وكان لصفقة الاكتتاب على موقع التواصل الاجتماعي الشهير «فيسبوك» بقيمة 16,0 مليار دولار، والتي شكلت 38٪ من إجمالي قيمة الصفقات المسجلة خلال هذا الربع، تأثيرا قويا على إجمالي عائدات صفقات الاكتتاب التي تم تسجيلها خلال هذا الربع.

الشركة تسعى لتعزيز كادرها الفني والإداري والمهني

النفيسي: «مزايا قطر» تتطلع لمشاريع مستقبلية جديدة عبر استثمارات قطرية وإقليمية

قال رئيس مجلس إدارة شركة المزايا القابضة رشيد النفيسي ان القطاع العقاري القطري مقبل على فرص كبيرة لتعويض فترة الترقب والحذر التي رافقت الفترة السابقة وفي أعقاب أزمة الائتمان المالية العالمية، وتحول دفة العقار نحو بر الأمان في ضوء الجهود الحكومية المختلفة وخطط الإنقاذ التي اسهم تنفيذها في اعطاء دعم مضاف للقطاع العقاري وهو يتوجه بشكل مدروس وآمن ضمن نطاق جديد يعتمد بالدرجة الأساس على الشفافية والمرونة والسمعة السائدة للشركات العقارية العاملة في السوق.

وأوضح النفيسي أن «المزايا القابضة» تنطلق في بناء رؤيتها للفترة المقبلة حول الصورة المتوقعة للقطاع العقاري على عوامل عدة، أبرزها الدور الحيوي اللافت الذي تلعبه قطر حيث اعطت زخما قويا لقطاع العقار في البلاد من خلال تطوير بنية تحتية كبرى، ولديها استراتيجيات ممتدة الى نحو 10 سنوات أسهمت بشكل مباشر في مد القطاع بفرص جاذبة مختلفة وأعادت دوره الحيوي في التنمية ورفع معدلات الناتج الإجمالي العام.

وأضاف قائلا: «تمر المنطقة بفترة من أخصب الفترات المناسبة لاقتناص الفرص العقارية الجيدة، لذلك، تعتزم المزايا القابضة الدخول الى استثمارات ومشاريع عقارية جديدة في قطر من خلال شركة مزايا قطر للتطوير العقاري في ظل المؤشرات الجيدة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ونحن نلاحظ ان الكثير من المطورين العقاريين أخذوا بالتعاطي مع هذه التغيرات بإيجابية، لذلك هناك سباق في تثبيت القدم بالسوق من شأنه ان يعزز استقطاب مطورين آخرين يفوزون بالفرص بناء على المقومات التي يمكن ان يتقدموا بها لتحقيق غايات القطاع».

واستعرض النفيسي دور «مزايا قطر» في التطوير العقاري قائلا: «لقد حققت مزايا قطر انجازات كبيرة من خلال المشاريع التي قامت وتقوم بتنفيذها وفي مقدمة ذلك مشروع المجمع السكني التابع لمركز قطر الوطني للمؤتمرات «تالا» والمشتمل على 350 وحدة سكنية للعاملين في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، وذلك في ضوء عقد الإيجار المبرم مع مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع ولمدة 10 سنوات. وتطوير وإدارة مشروع السدرة السكني، التابع لمركز السدرة للطب والبحوث بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 627 مليون ريال قطري، لمدة 20 عاما، ويتكون مشروع السدرة السكني من 1165 وحدة سكنية. ومركز تسوق «مارينا مول» بحسب اتفاقية بناء وتشغيل وتحويل «B.O.T» لمدة 30 عاما مع مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، مسجلة بذلك علامة فارقة في عالم العقار القطري وهي خطوات رسمتها شركة مزايا قطر وكبار المساهمين فيها وعلى رأسهم مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع».

واضاف بقوله: «لدى مزايا قطر جملة من المشاريع المستقبلية الجديدة، وتتطلع فيها إلى تحالفات واستثمارات مع أطراف محلية قطرية وإقليمية ضمن مختلف القطاعات، وتم إخضاع هذه المشاريع إلى تقييمات علمية وعملية وبما يعود بالنفع على أطراف الاستثمار، كما تسعى الشركة في الوقت نفسه الى تعزيز كادرها الفني والإداري والمهني بالخبرات الحديثة، إضافة إلى التطوير المستمر لبرامجها المعتمدة بناء على مؤشرات عالمية رفيعة في المجال العقاري».

واختتم النفيسي قائلا: «هذا ويرتكز الدور المستقبلي لتأثير العقار القطري في المحيط الخليجي من خلال فترة الترقب التي تسود المنطقة والتطورات الهائلة في ميدان الاستعدادات لاستضافة نهائيات بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 في الدوحة، الأمر الذي من شأنه ان يعزز فرص استضافة بطولات وأنشطة عالمية كبرى على المستوى الخليجي، بعد ان فتحت قطر الباب واسعا امامها في هذا المجال، الأمر الذي من شأنه ان ينعكس على القطاع السياحي بالمزيد من الفرص الجاذبة، وبالتالي تطوير المزيد من المشاريع ذات الخدمات المشتركة على المستويات العقارية والرياضية والسياحية».

رشيد النفيسي

«الخليج» يحيي تقاليد شهر رمضان برسم ابتسامة القرقيعان على وجوه المرضى

قال بنك الخليج ان عددا من موظفيه قاموا مؤخرا بزيارة المستشفيات الأربعة الأولى من برنامج زيارة وحدات العناية بالأطفال في المستشفيات التابعة للجمعية الكويتية لرعاية الأطفال في المستشفيات، وذلك للاحتفال بالقرقيعان خلال شهر رمضان المبارك.

وأشار الى انه سيستكمل ذلك البرنامج بزيارة المستشفيات الأخرى التي تشمل كلا من مستشفيات: الفروانية والجهراء وابن سينا والرازي والأميري والبنك الوطني وزين.

وتمثل تلك الزيارات امتدادا للروح الرمضانية المليئة بالتراحم والتواد مع المرضى، ومنحهم فرصة للاستمتاع بأنشطة القرقيعان المسلية وذلك من خلال توزيع أكياس القرقيعان الملونة والمليئة بالحلوى والمكسرات على الأطفال المرضى الذين استمتعوا أيضا بفقرات تلوين الوجه والنقش بالحناء وتجديل الشعر بالإضافة لمقابلة عدد من الأبطال الخارقين من شخصيات كتب الرسوم المتحركة «99».

وتعكس هذه المبادرات حرص بنك الخليج على تعزيز مكانته كجزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي الكويتي، حيث يعتبر البنك هذه الزيارات التزاما أخلاقيا يهدف إلى تقديم الدعم المعنوي لهؤلاء المرضى الصغار.

فريق بنك الخليج يشارك القرقيعان مع الأطفال

تقرير «كونا» نصف السنوي: التطورات السياسية المحلية والإقليمية ساهمت في تدني أوضاع السوق خلال النصف الأول

أصدرت وكالة الانباء الكويتية (كونا) عددا جديدا من تقريرها الاقتصادي نصف السنوي (الرابع) حول التطورات في سوق الكويت للأوراق المالية ونشاط قطاع العقار المحلي خلال الاشهر الستة الاولى من العام الحالي اضافة الى باب خاص عن انجازات الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

وقدم التقرير الذي أعدته ادارة الشؤون الاقتصادية في «كونا» معلومات موثقة مدعمة بالبحث والتحليل والدراسة حول المحاور الثلاثة وهي«(البورصة ـ قطاع العقار ـ الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات». وتضمن التقرير لقاءات خاصة مع محللين ومتخصصين في تلك المجالات قدموا آراءهم خلالها حول المحاور آنفة الذكر مع تسليط الضوء عليها بشكل أوسع فضلا عن مواكبة آخر الاحداث فيها ومتابعة التأثيرات والاحداث المحلية والعربية والعالمية والتوقعات المستقبلية في شأنها.

وفي فصله الاول المعنون «سوق الكويت للاوراق المالية» تناول التقرير الاقتصادي المتخصص التطورات التي شهدها السوق خلال النصف الاول من 2012 ملقيا الضوء على التداولات النشطة وما يتعلق بالبورصة المحلية والاحداث السياسية.

ورأى أداء متفاوتا لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) خلال النصف الاول من 2012 مقارنة بأداء النصف الأول من 2011 مع ارتفاع مؤشرات سيولة السوق أي قيمة الأسهم المتداولة وكذلك كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة مقابل تراجع في قيمة المؤشر العام.

وذكر أن شهر يونيو الماضي كان الاقل سيولة خلال النصف الأول من السنة اذ بلغت قيمة التداول فيه نحو 336,3 مليون دينار تمثل ما نسبته 8,1٪ من اجمالي قيمة التداول في النصف الأول من هذا العام.

وبين ان شهر مايو الماضي وتحديدا الـ13 منه شهد اطلاق نظام التداول الجديد (اكستريم) وإطلاق مؤشر (كويت 15) حيث حدث بعض الارتباك في الايام الاولى من تطبيق النظام الجديد ما أثر سلبا على أداء المحافظ الاستثمارية وعزوفها عن التداول «فكان الحذر السمة المميزة للمستثمرين في سوق الكويت للأوراق المالية خلال ذلك الشهر».

وقال التقرير ان العوامل الخارجية التي أثرت على أداء السوق في مايو الماضي تتمثل في تسجيل اليورو أدنى مستوى له منذ نحو عامين على وقع تفاقم أزمة اليونان وسيطرة المخاوف على مستقبل وجودها في منطقة اليورو اضافة الى مؤشرات تنبئ بالمزيد من الخسائر للعملة الأوروبية.

وأشار التقرير الى أن السوق الاوروبية بدأت تلقي بظلال قاتمة على معظم الاقتصادات الأوروبية في وقت تراجع نشاط التصنيع في الصين كما أعلنت بيانات ضعيفة عن حركة الوظائف الأميركية.

وقال ان حركة السوق أظهرت أعلى سيولة لها (قيمة تداول) في شهر مارس الماضي اذ بلغت نحو 936,5 مليون دينار أي ما نسبته 22,6٪ من اجمالي قيمة التداول في النصف الاول من هذا العام.

ولاحظ التقرير لدى المقارنة بين أداء «البورصة» بنهاية عام 2011 والنصف الاول من 2012 انخفاض القيمة السوقية لـ204 شركات مشتركة بنحو 1,04 مليار دينار أي بنسبة بلغت نحو 3,6٪ مقارنة بنهاية عام 2011 حين بلغت نحو 29,027 مليار دينار.

وتعليقا على أداء سوق الكويت للأوراق المالية أكد المحلل المالي نايف العنزي أن هناك عدة عوامل أثرت مباشرة على مجريات أداء السوق خلال الأشهر الستة من 2012 هي «تطبيق مسودة قانون هيئة أسواق المال وانعكاسات الحكم القضائي في شان أسماء المفوضين والتأثير السلبي لتطبيق نظام التداولات الجديد (اكستريم) وما صاحبه من عدم تفهم لطبيعة هذا التطور من جانب عدد من مكاتب الوساطة وشريحة كبيرة من المتداولين».

وأضاف العنزي ان التطورات السياسية المحلية والاقليمية والعالمية المتلاحقة ساهمت في تدني أوضاع السوق الذي فقد كثيرا من قيمته السوقية علاوة على خسارة المؤشر السعري لنقاط متتالية بلغت ذروتها في شهر يونيو الماضي. وذكر أن تداولات معظم أسواق المال تسير على مسطرة واحدة وبالتالي شهد السوق خلال النصف الأول من 2012 حالة من التخبط، متمنيا عودة سوق الكويت الى سابق عهده كثاني أهم أنشط أسواق المال في المنطقة من حيث القيمة السوقية الضخمة وعدد الشركات المدرجة.

من جانبه، قال المحلل المالي فهد البسام انه رصد عدة تطورات للسوق منذ بداية 2012 «حيث شهد شهر يناير الماضي شطب تسع شركات من السوق وامهال تسع أخرى الى نهاية الربع الاول من 2012 لتعديل أوضاعها وصدور حكم بإبطال عضوية ثلاثة مفوضين في هيئة أسواق المال وتم حل مجلس الأمة».

وأشار البسام الى أن شهر فبراير الماضي شهد صدور قرار تعديل المادة 347 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لعام 2010 والخاصة بحدود نسب استثمار الصناديق وانتخاب مجلس أمة جديد.

وذكر ان شهر مارس الماضي شهد تأثر السوق بضغوط تأخر الإعلان عن البيانات المالية لعام 2011 لعدد من الشركات ما أدى الى تخوف المستثمرين من احتمال إيقاف التداول على أسهمها اذا لم يتم الاعلان عن تلك النتائج قبل انتهاء المهلة القانونية المحددة.

وتناول الفصل الثاني من تقرير «كونا» الاقتصادي الرابع أداء السوق العقاري للنصف الاول من 2012 «والذي شهد طفرة في عدد الصفقات المبرمة في قطاعاته كافة السكنية والاستثمارية والتجارية ما يدل على دخول سيولة جديدة إلى السوق مقارنة بالنصف الأول من العام السابق».